

Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي
والميزانية البرنامجية
الدورة الثمانون
جنيف، 14-16 أيلول/سبتمبر 2020
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام

تقرير الأمين العام للأونكتاد



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-08865(A)



* 2 0 0 8 8 6 5 *

مقدمة

1- في هذا التقرير استعراض عام للقياسات الخارجية التي أُجريت في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2019 ونيسان/أبريل 2020 لبرامج ومشاريع الأونكتاد. والهدف من ذلك هو الإبلاغ عن جميع أنشطة التقييم، وتعزيز المساءلة وتعميم الدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية منتجة معرفية ووسيلة لتوحيد المعارف المكتسبة وتبادلها ولتعزيز الردود على تقييمات الأونكتاد وحلقات التعلم.

2- وتُجرى التقييمات عملاً بسياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد عام 2011⁽¹⁾، وبقواعد التقييم المحدثة التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم⁽²⁾. والهدف من هذه التقييمات استخلاص محصلة ما أُجزم من عمل، وتقديم توصيات بشأن أي تحسينات لازمة، والوقوف على الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد في توجيه تصميم الأعمال المقبلة وتخطيطها وتنفيذها. ويشجّع مديرو البرامج في الأونكتاد على الرجوع إلى التقارير واللمحات العامة السابقة المتعلقة بأنشطة الأونكتاد⁽³⁾ عند تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

3- ويعرض الفصل الأول في هذا التقرير نتائج خمسة تقييمات للمشاريع؛ ويعرض الفصل الثاني تحليلاً تجميعياً للدروس المستفادة من تقييمات المشاريع التي أُجريت بين عامي 2015 و2019؛ ويقدم الفصل الثالث تحديثاً للمعلومات عن المسائل والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الأونكتاد في الفترة 2019-2020.

4- وخلال الفترة ما بين نيسان/أبريل 2019 ونيسان/أبريل 2020، أُجزم ما مجموعه خمسة تقييمات خارجية للمشاريع. ودعم حساب الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة مشاريع، ودعمت حكومة هولندا مشروعاً واحداً، كما دعمت حكومة فنلندا مشروعاً واحداً. وفيما يلي هذه المشاريع تحديداً:

(أ) المشروع 1415M: بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لتحسين صادراتها السمكية وتنويعها؛

(ب) المشروع 1415N: تعزيز قدرات واضعي السياسات على تقييم آثار التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية وصياغة الحلول السياساتية المناسبة؛

(ج) المشروع 1415Q: بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو النقل المستدام للبضائع؛

(د) المشروع INT/OT/TFBI: شركات تشجيع الاستثمار من أجل تطوير وتسويق وتيسير مشاريع أهداف التنمية المستدامة القابلة للتمويل؛

(هـ) المشروع: التجارة الإلكترونية للجميع.

5- وفيما يلي بعض النقاط البارزة للنتائج الرئيسية التي توصلت إليها التقييمات الخمسة لهذه المشاريع. وترد في الفصل الأول تفاصيل أكثر بشأن الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة من هذه التقييمات.

(أ) عموماً، تبين أن جميع المشاريع ذات صلة باحتياجات البلدان المستفيدة وتتسق تماماً مع ولاية الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من الميزة النسبية للأونكتاد في مجالات العمل التي جرى تقييمها، مثل التدابير غير التعريفية ونقل البضائع؛

(1) www.unevaluation.org/document/detail/1189

(2) www.unevaluation.org/document/detail/1914

(3) <http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/Evaluation%20at%20UNCTAD/Eval-All.aspx>

- (ب) فيما يتعلق بالنتائج والفعالية، تبين من التقييمات أن جميع المشاريع قد عززت المعرفة التقنية والوعي والقدرات لدى واضعي السياسات والممارسين في البلدان النامية بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، من المعايير الدولية المتعلقة بالصادرات السمكية، والنقل المستدام للبضائع، والتدابير غير التعريفية والتجارة الإلكترونية، إلى تشجيع الاستثمار وأهداف التنمية المستدامة. وتبين بعض الأدلة أن مشاريع الأونكتاد أسهمت في إحداث تغييرات ملموسة في التشريعات والمؤسسات والسياسات المحلية في قطاع مصائد الأسماك ببعض البلدان، مثل أوغندا وجزر القمر وموزامبيق وميانمار، أو دعمت تغييرات إيجابية في سياسات الشحن في رواندا وكينيا. بيد أنه لا يزال يتعين الوقوف على آثار ذلك في المدى الطويل، فبعض المشاريع أُنجز مؤخراً أو، في بعض الحالات، لم تُنشر الأداة و/أو الدليل الذي أنتجه المشروع إلا في المرحلة النهائية من المشروع، عندما كان التقييم الخارجي جارياً بالفعل؛
- (ج) أظهرت جميع المشاريع درجة عالية من الكفاءة في استخدام الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، على الرغم من بعض القيود الداخلية والخارجية؛
- (د) في العديد من المشاريع، ساهمت الشراكات في تعزيز الكفاءة وتحسين الآثار. بيد أنه تبين أن هناك مجالاً لزيادة التعاون، بما في ذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى في بعض المشاريع؛
- (هـ) جرى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في بعض مفاهيم المشاريع أو الأنشطة، ولكن الجهود ما زالت محدودة في معظمها، وتبين في بعض المشاريع أن ثمة عقبات في تعميم هذه الاعتبارات في العمل والتحليل الموضوعيين؛
- (و) جرى التشكيك أيضاً في استدامة واستمرارية عمل هذه المشاريع، لأن أعمال متابعة الأنشطة أو توسيع نطاقها ستتطلب مزيداً من الالتزام المالي والدعم التقني.

أولاً- موجز نتائج التقييم

ألف- المشروع 1415M: بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لتحسين صادراتها السمكية وتنويعها

6- بدأ المشروع في عام 2014 بميزانية معتمدة قدرها 596 000 دولار، استُكملت بعد ذلك بتمويل إضافي قدره 255 775 دولاراً من حساب الأمم المتحدة للتنمية، وبتتمديد للأنشطة حتى 31 أيار/مايو 2019. وكان الهدف من هذا المشروع تحسين المعارف والخبرات التقنية، للتغلب على التحديات التي تفرضها المعايير الدولية فيما يخص الصادرات السمكية في خمسة من أقل البلدان نمواً هي: أوغندا وجزر القمر وكمبوديا وموزامبيق وميانمار. وكان الهدف تسليط الضوء على كيفية تأثير المعايير والأنظمة والتدابير الدولية في مجالات الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك على صادرات أقل البلدان نمواً وقدرتها على المنافسة دولياً. وسعى المشروع إلى تحديد التجارب الناجحة وأفضل الممارسات في بلدان أخرى، فضلاً عن تحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتنفيذ، بغية تحسين القدرة على الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على تنمية صادراتها وتنويعها، عن طريق الاستفادة من إمكاناتها في مجال مصائد الأسماك.

7- وخلص التقييم إلى أن المشروع يتسق تماماً مع دور الأونكتاد وملائم جداً لاحتياجات أقل البلدان نمواً وتحدياتها. فقد كان المشروع ملائماً جداً من حيث مغزاه وتصميمه لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الضعيفة على مستوى احتياجاتها وتحدياتها. واستند المشروع أيضاً إلى المزايا النسبية التي

يتمتع بها الأونكتاد في مجال التجارة، ولا سيما الأعمال الجارية منذ وقت طويل بشأن التداير غير التعريفية وأثرها على صادرات أقل البلدان نمواً، وهي المزايا التي تُكملها الخبرة القطاعية لعدد من المنظمات في نشر المواد المعرفية والتدريبية. وقد ساهم هذا المشروع أيضاً، بوصفه أول مشروع في قطاع مصائد الأسماك، في تحسين الميزة النسبية للأونكتاد في المستقبل.

8- وأسهم المشروع في إتاحة معارف تقنية مفيدة وقابلة للتنفيذ لفائدة واضعي السياسات والممارسين من أجل الشروع في صياغة وتحسين خطط تنمية قطاع مصائد الأسماك وفقاً لتوجهات السوق ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاستدامة الموارد والإدارة البيئية. وهناك بعض الأدلة على زيادة في معارف المستفيدين ووعيهم وفهمهم لعدد من القضايا التي تسهم في القدرة التنافسية التجارية لقطاعات مصائد الأسماك. غير أنه لا يمكن الاستنتاج من ذلك أن تحويل هذه المعارف إلى قدرات للبلدان على إدارة القطاع وطنياً مسألة داخلية في نطاق المشروع. وتبين بعض الأدلة أن المشروع ساهم أيضاً في إحداث تغييرات ملموسة في التشريعات والمؤسسات والسياسات المحلية في أربعة من البلدان المشاركة الخمسة، وهي: أوغندا وجزر القمر وموزامبيق وميانمار.

9- وأظهر المشروع درجة عالية من الكفاءة في استخدام الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة، ومن الشراكة مع الوكالات المتخصصة من أجل إيصال المحتوى، كما أوجد موارد إضافية لتوسيع نطاق التغطية. ونُفذ المشروع بكفاءة، وأُنجزت الأنشطة في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية، وكُيف المشروع بسرعة مع التطورات والفرص غير المتوقعة. وكانت تعبئة التمويل التكميلي مثالية. ومن الجوانب البارزة للتنفيذ نجاح الأونكتاد في جمع موارد خارجية إضافية قدرها 145 500 دولار، مما أتاح زيادة تغطية المستفيدين وتوسيع المحتوى.

10- وستحتاج تدخلات المتابعة إلى دعم تقني ومالي إضافي. وأوجد المشروع قاعدة من الأدلة والمعارف للمشروع في عمليات المتابعة؛ غير أنه سيلزم المزيد من الدعم التقني والدعم الاستثماري من الأونكتاد كما من الشركاء والمناخين الآخرين. وخلص التقييم إلى أنه نظراً لانتهاج المشروع مؤخراً، فإن من السابق لأوانه استخلاص النتائج بشأن استدامته، رغم وجود أدلة على أن البلدان المشاركة تستخدم أو تعزز استخدام المعارف والمدارك المكتسبة من المشروع في الإجراءات السياسية أو اللوائح الإدارية لتحسين حالة مصائد الأسماك في تلك البلدان.

11- وبُذِل بعض الجهد في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. وبذِل المشروع جهداً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان من خلال الوقوف على حجم عمالة المرأة في قطاع مصائد الأسماك بالعالم وإدراجه في مختلف النصوص التحليلية في المشروع، وجرى الحرص على إدراج النساء المستفيدات في أنشطة المشروع. ورغم الاعتراف بالأدوار الجنسانية في قطاع مصائد الأسماك، وجد التقييم أن تغطية القضايا الجنسانية ضئيلة بعض الشيء في حلقات العمل.

12- وأقيمت شراكات قوية، ولكن ما زالت لديها طاقات من شأنها أن تمكن من مشاركة الوكالات بشكل أكبر. ومن خلال هذا المشروع، تشارك عدد من المؤسسات التقنية الدولية المتخصصة والوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية وغيرها من المنظمات غير الربحية في تطوير المحتوى وإيصال المعارف. وجرى إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذه الترتيبات في شكل مركزين للتميز. وأقام المشروع ترتيبات مؤسسية قوية مع مركزين إقليميين للتميز في فييت نام وموريشيوس من أجل تكرار وتحسين النهج التي وُضعت في مجال تنمية القدرات. غير أن إمكانية إشراك بعض الوكالات (مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) قد تتجاوز بكثير نطاق دعم المحتوى لتشمل وضع برامج مشتركة كاملة النطاق بشأن الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن تعبئة الاستثمارات.

13- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

- (أ) يكمن نجاح مشاريع تنمية القدرات على المدى الطويل في تدريب أنسب الأشخاص على المهارات التقنية والقيادية الذين يشغلون المناصب المناسبة ولديهم الفرصة لتغيير السياسات والإجراءات. ومن شأن مشاريع مثل مشروع 1415M أن تجعل عملية اختيار المتدربين أقوى من خلال عملية اختيار تنافسية تقودها الحكومات بالتشاور مع الأونكتاد. وينبغي أن يكون توافر التدريب طيلة المشروع بأكمله وحضور دوراته شخصياً أمراً إلزامياً وشرطاً مسبقاً؛
- (ب) مشاريع تنمية القدرات مثل مشروع 1415M تُنتج حجماً هائلاً من المحتوى العالية جودته والذي لا يصل إليه إلا القلة في المقام الأول. وسيكون من المفيد إنشاء مستودعات إلكترونية لكل المحتوى، بما في ذلك أشرطة الفيديو الخاصة بالمحاضرات، تُستخدم من باب المنافع العامة العالمية؛
- (ج) يمكن للأونكتاد أن يوثق تجارب الحالات الناجحة في بلدان نامية أخرى فيما يخص اختراق الأسواق، فيتخذ في ذلك إجراءات من قبيل تنظيم الأسواق (وضع حد أدنى لأسعار التصدير)، ووضع نشرات المعلومات التجارية في المراكز الرئيسية للتسويق، وتعيين وكالات لتسويق الصادرات في الأقسام التجارية لدى البعثات الخارجية، ويعمم هذه الإجراءات على البلدان المشاركة في المشروع وعلى أقل البلدان نمواً بصفة عامة؛
- (د) يمكن للأونكتاد أن ينظر في القيام بتدخل قطري متعدد لمساعدة البلدان الخمسة المشاركة في وضع مقترحات ومذكرات مفاهيمية قابلة للتنفيذ بشأن برامج تحسين مصائد الأسماك لكي تُعرض على نظر المانحين والوكالات الأخرى من أجل التعاون التقني؛ وتوسّعاً في هذا المفهوم، يمكن للأونكتاد أن يضع آلية تيسيرية موحدة لصياغة المشاريع المعدّة للتمويل قصد مساعدة البلدان في وضع برنامج لتحسين مصائد الأسماك باستخدام عملية منظمة وترتيب العناصر الرئيسية حسب الأولويات؛
- (هـ) ينبغي للأونكتاد أن ينظر في الحصول من البلدان المشاركة على تقرير يبيّن الإجراءات السياساتية الرئيسية الجاري النظر في اتخاذها من أجل تنمية الصادرات، وعلى استراتيجية للمضي قدماً، وتقرير يبيّن ما للحكومات والقطاع الخاص من احتياجات إضافية فيما يخص القدرات بهدف الامتثال للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الصحة والصحة النباتية؛
- (و) أوصي بأن تتضمن الصيغ النهائية للدلائل التدريبية فصلاً عن القضايا الجنسانية، يُعد بالتشاور مع مؤسسة مرجعية متخصصة أكثر في تحليل القضايا الجنسانية المرتبطة بمجال مصائد الأسماك؛ وفي هذا الصدد، ينبغي، في إطار المناهج التدريبية المقبلة التي ستضعها مراكز التميز، تنظيم دورة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ومصائد الأسماك، يُنتقى الخبراء المتحدثون فيها من بين المؤسسات المتخصصة المدافعة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء- المشروع: 1415N تعزيز قدرات واضعي السياسات على تقييم آثار التدابير غير التعريفية في التجارة الدولية وصياغة الحلول السياساتية المناسبة

14- تُنفذ هذا المشروع خلال الفترة 2014-2018 بميزانية قدرها 620 000 دولار أمريكي. وكان الهدف منه المساهمة في قدرة واضعي السياسات في البلدان النامية على معالجة القضايا المتصلة بالتدابير غير التعريفية، حتى يتسنى في نهاية المطاف تحسين إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. واستهدف المشروع ثلاث مناطق (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية). وحُدّدت البلدان المشاركة على أنها البلدان التي يساهم المشروع في جمع البيانات بشأنها، وأجريت دراسات بشأن حالات فردية. وعلى وجه الخصوص، كانت البلدان الخمسة عشر التي استفادت مباشرة من المشروع هي التالية:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وباكستان، والبرازيل، وبيرو، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، وفيت نام، وكوبا، وكينيا، ونيوزيلندا، واليابان. وبما أن المعلومات متاحة على الإنترنت دون أي تكلفة، رغم ذلك، فإن لأي مثل قطري الوصول إلى قاعدة البيانات والمنشورات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.

15- وخلص التقييم إلى أن المشروع مهم للمستفيدين وأن قاعدة بيانات التدابير غير التعريفية مفيدة. وذكر جميع المحييين عن الدراسة الاستقصائية أن قواعد بيانات التدابير غير التعريفية، بصفة عامة، وقاعدة بيانات نظام الأونكتاد للتحليل والمعلومات التجارية (المعروف باسم نظام TRAINS) بصفة خاصة، مفيدة عندما تكون محدثة، ذلك أن البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية متاحة في العادة، ولكنها متناثرة إما على الإنترنت أو في الوثائق الوطنية. وبهذا المعنى، استهدف المشروع جمع المعلومات المتفرقة وتحديث قواعد بيانات التدابير غير الجمركية لسرعة فوات أوانها.

16- وللأونكتاد ميزة نسبية في مجال التدابير غير التعريفية. ففيما يتعلق بميزة الأونكتاد النسبية مقارنة بالمنظمات الأخرى، مثل مركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في إطار العمل المحدد المنجز من خلال هذا المشروع (جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية على مستوى السياسات العامة وملء قاعدة بيانات وتحليل البيانات)، فإن الأونكتاد في وضع أفضل من الثلاثة الأخرى (وغيرها). وفي الواقع، تضطلع المنظمات الأخرى بمهام مختلفة ولكنها متكاملة لتعزيز توافر البيانات العامة عن التدابير غير التعريفية. بيد أن الأونكتاد، بقاعدة بياناته الموجودة من قبل وبسمعه الأكاديمية وموظفيه، فضلاً عن ثروة من الصلات التي تربطه بالأساتذة والطلاب والخبراء الاستشاريين الأكاديميين، لديه ما يناسب من الموارد البشرية، وبالتالي فهو أفضل من يقوم بهذا المعنى.

17- وجرى توسيع المعارف والمدارك بشأن التدابير غير التعريفية ولكن عمليات الحلول السياساتية السليمة تستغرق وقتاً. وخلص التقييم أيضاً إلى أن المشروع أسهم في تعزيز وعي المستفيدين وتحسين معارفهم وقدرتهم على تحليل آثار التدابير غير التعريفية، باستخدام منصات بيانات التدابير غير التعريفية القائمة وتحسين البحوث والأدوات التحليلية. غير أنه نظراً لأن وضع حلول سياساتية سليمة للتدابير غير التعريفية أمر يستغرق وقتاً، فإن ذلك لم يحدث طيلة عمر المشروع. ولزيادة المدارك والمعارف بشأن التدابير غير التعريفية أو القدرة على تحليل آثار التدابير غير التعريفية على اقتصاد البلدان، ذكر العديد من المحييين عن الدراسة الاستقصائية أن مشاركة القطاع الخاص كانت ستساعد إلى حد ما.

18- واعتبرت الكفاءة العامة عالية بالنسبة للمشروع. ذلك أن حجم فريق الإدارة في الأونكتاد ظل عند حده الأدنى، وفي حالات كثيرة، نُظمت أحداث بالتنسيق مع مبادرات لمنظمات أخرى، مما ساعد على خفض التكلفة الفعلية لتنظيم الأحداث. وذكر معظم المحييين عن الاستبيان أن عملية إنتاج كتاب ونشره تتم بتكلفة منخفضة، بالنظر إلى نوعية العمل المنجز وسمعة المؤلفين.

19- ويحتاج العمل المتواصل بشأن التدابير غير التعريفية إلى مزيد من التمويل. وبما يدعم استدامة النتائج الاعتراف العام بوجود حاجة إلى مواصلة تحديث المعلومات المتاحة عن التدابير غير التعريفية. ومع ذلك يبقى أن لهذا العمل كلفة، ولا يُعرف بالضبط حجمها بالنسبة إلى هذا المعنى. وقد وجد التقييم أن هناك اهتماماً في الأونكتاد بمواصلة تمويل هذه الأنواع من الأنشطة. وسبب هذا التفاؤل هو تجدد اهتمام المانحين بالتدابير غير التعريفية، والفضل في ذلك راجع إلى المشروع جزئياً.

20- وكان إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في المشروع أمراً صعباً. ووجد التقييم أن فريق الإدارة يواجه صعوبات في إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في المشروع. ذلك أن ما يقرب من نصف المحييين عن الدراسة الاستقصائية يعتقد أن التجارة المنصفة والسياسات التجارية المراعية

للاعتبارات الجنسانية ليست مواضيع ذات صلة في هذا المشروع. ومن الذين يعتقدون أن نوع الجنس مسألة مهمة يتعين إدماجها في المشروع، يرى 70 في المائة أن المسألة مُدمجة على النحو المناسب. وذكر جميع المجيبين أن إدماج مفهوم حقوق الإنسان في مجال التدابير غير التعريفية ليس بالمهمة السهلة.

21- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يحرص على تخصيص وتحديد القدرات الملائمة لكل فريق معني بمشروع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية؛ وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ذلك بشكل غير متوقع إلى جلب أفكار جديدة إلى الطاولة؛

(ب) يوصى بجمع بيانات أساسية محددة عن جميع مؤشرات مشاريع حساب التنمية التي تحدد على أساسها الأهداف، حتى يتسنى إجراء تقييمات مماثلة في المستقبل تكون لها معايير يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذه المشاريع؛

(ج) يوصى بإشراك القطاع الخاص في أحداث المشاريع المماثلة في المستقبل؛ وبما أن مركز التجارة الدولية يجمع البيانات من القطاع الخاص أيضاً، يوصى بمواصلة تعزيز التعاون بين المنظمين، لضمان استمرار تكامل مجموعتي البيانات الخاصة بالتدابير غير التعريفية؛

(د) قبل بدء هذه المشاريع، يتعين تحليل واختبار الروابط القائمة مع المواضيع المتداخلة، مثل نوع الجنس وحقوق الإنسان؛ ومن ثم، ينبغي دمج الروابط كلياً في تصاميم المشاريع؛

(هـ) ينبغي استخدام أدوات لرصد استخدام قواعد البيانات التي استحدثتها الأونكتاد، بهدف الحصول على بيانات ملموسة عن الاهتمام العالمي بهذه المسألة، ولزيادة اهتمام المانحين؛

(و) يوصى بمضاعفة قنوات النشر فيما يخص المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشروع الحالي، والمحتوى الموجود كذلك؛ ويتعين على مشاريع التدابير غير التعريفية المستقبلية مواصلة العمل على جعل الوصول إلى محتوى المشروع أيسر لمزيد من واضعي السياسات وغيرهم من واضعي السياسات المعنيين.

جيم- المشروع 1415Q: بناء قدرات البلدان النامية على التحول نحو النقل المستدام للبضائع

22- نُفذ المشروع في الفترة من 1 نيسان/أبريل 2014 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بميزانية قدرها 611 000 دولار. وكان الهدف من المشروع تعزيز المعارف والتعاون بين واضعي السياسات، ومشغلي النقل والممولين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تشجيع وتمويل تطوير النقل المستدام للبضائع.

23- وخلص التقييم إلى أن المشروع يستجيب تماماً لاحتياجات المستفيدين المستهدفين بشكل مباشر، وأن أهدافه ساهمت في تحقيق الأولويات المتفق عليها دولياً، مثل هدف التنمية المستدامة 9 (الغاية 9-1)، كما تناولت أولويات البرنامج الفرعي 4 للأونكتاد بشأن التكنولوجيا واللوجستيات. وإذا كان بعض الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها يعمل في مجال النقل المستدام، فإن الأونكتاد هو الكيان الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعمل في مجال نقل البضائع بصورة شاملة ومن منظور عالمي.

24- وأسهم المشروع في إحداث تغييرات إيجابية في سياسة الشحن على الصعيد القطري. وخلص التقييم إلى أن الأونكتاد ساهم مساهمة كبيرة في تطوير برنامج الشحن الأخضر الذي وضع في عام 2017، من خلال شراكة بين وكالة تنسيق الممر التجاري الشمالي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، ووافقت عليه فيما بعد وكالة تنسيق الممر التجاري الشمالي. وعلى مستوى النواتج، أبلغت وكالة تنسيق الممر التجاري الشمالي عن اتخاذ خطوات أولية نحو إحداث تغييرات إيجابية في سياسات الشحن على مستوى دولها الأعضاء (ولا سيما رواندا وكينيا).

25- وفيما يتعلق بالإدارة، وجد التقييم أن أداء المشروع كان جيداً في ضمان ملاءمة النواتج المتوخاة ونوعيتها. غير أن تنفيذ المشروع تقدم ببطء بسبب القيود الداخلية والخارجية (على التوالي، الموارد البشرية، وإدخال نظام أوموجا؛ وتوافر الشركاء والتغيير في إدارة المؤسسات الرئيسية والشركاء). وقد حالت هذه التأخيرات دون تقديم الدعم لمتابعة الحلقات الدراسية خلال المشروع، مما أدى إلى انخفاض في الفعالية (رفع مستوى النتائج) وفي الكفاءة.

26- ولتحقيق نتائج مستدامة، تدعو الحاجة إلى أموال إضافية لتحديث وتعزيز أداة المشروع الخاصة بالنقل المستدام للبضائع. وخلص التقييم إلى أنه من أجل المساهمة في الاستدامة، تحتاج أداة النقل المستدام للبضائع إلى تحديث منتظم لكي تظل ذات فائدة كما تحتاج إلى ترويجها لضمان استخدامها على نطاق أوسع. وبدون تمويل إضافي من خارج الميزانية (لصيانة الموقع الشبكي، وأنشطة تعزيز أداة النقل المستدام للبضائع، والتدريب، وما إلى ذلك)، فإن خطر عدم الحفاظ على المدارك المكتسبة وعدم ترجمتها إلى التغييرات المتوقعة في السياسة العامة خطر كبير إلى حد ما. وقد يكون حشد التمويل لمشروع مستقل للنقل المستدام للبضائع أصعب من عرض الخدمات المتصلة بالنقل المستدام للبضائع على الجهات المانحة العاملة في الميادين ذات الصلة، مثل تحسين الهياكل الأساسية لنقل البضائع.

27- ولم يوجد كثير من الأدلة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في المشروع. فقد تضمن تصميم المشروع بعض الأفكار بشأن القضايا الجنسانية، إلا أنه لم يُجر أي تحليل محدد للكيفية التي قد يؤثر بها المشروع على كلا الجنسين. ومع ذلك، فإن إطار النقل المستدام للبضائع يشمل مؤشرات أداء رئيسية متصلة بنوع الجنس وحقوق الإنسان وتدابير بشأن النقل المستدام للبضائع. وبالنسبة للمشاريع الجديدة، ثمة مجال لتعزيز تطبيق أدوات الأونكتاد الحالية لتعميم المنظور الجنساني، بما فيها عدة أدوات الأونكتاد.

28- وكانت هناك شركات جيدة على الصعيد الإقليمي. إذ كانت الشركات القائمة مع وكالة تنسيق الممرات التجارية الشمالية ووكالة تنسيق الممرات التجارية المركزية أمثلة جيدة على معالجة القضايا دون الإقليمية (النقل عبر الحدود) من خلال هيئات إقليمية ذات ولاية مناسبة. وفي منطقة البحر الكاريبي، أشرك الأونكتاد مصرف التنمية الكاريبي، ورابطة إدارة الموانئ في منطقة البحر الكاريبي ورابطة سائقي الشاحنات في عموم الجزيرة (جامايكا). وفي شرق أفريقيا، اشترك الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي في المساهمة في برنامج الشحن الأخضر للممر التجاري الشمالي. وشاركت كيانات أخرى للأمم المتحدة (لجان إقليمية) في الأحداث، كما شاركت جامعة جنوب المحيط الهادئ التي ساهمت بدراسة حالة فردية للاستفادة من تبادل الخبرات.

29- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يعزز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الجوانب الجنسانية في المشاريع الجديدة، باستخدام أدوات الأونكتاد القائمة. ومن المهم بصفة خاصة تحليل الكيفية التي قد يؤثر بها المشروع على كلا الجنسين من أجل تحديد تدابير لتجنب التحيز الجنساني (المعاملة غير العادلة أو المختلفة للنساء والرجال)؛

(ب) مواصلة زيادة الفائدة والأهمية بالنسبة للمستفيدين، وتوحيد وتعزيز المنتجات التي طُورت، بما في ذلك تحسين إطار النقل المستدام للبضائع وعدة أدوات التدريب على النقل المستدام للبضائع، وتحديث الموقع الشبكي بانتظام؛ النظر في نشر إطار مبسط للنقل المستدام للبضائع من أجل إجراء تقييم ذاتي سريع، مما قد يتطلب بعض الموارد الإضافية؛

(ج) وعندما تكون المشاريع صغيرة نسبياً، يمكن للأونكتاد أن ينظر في وضع برامج مشتركة يدعم فيها الأونكتاد تعميم المفاهيم (مثل النقل المستدام للبضائع، في هذه الحالة) في إطار تدخلات الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى بدلاً من تقديم دعم مستقل بشأن النقل المستدام للبضائع؛

(د) النظر في مواصلة استخدام النهج الإقليمية ودون الإقليمية للعمل في مجال النقل المستدام للبضائع حيثما يتسنى الربط مع أطر التعاون القائمة أو تعزيز هذه الأطر؛ وعند الاقتضاء، ينبغي أن يقرن الدعم الإقليمي بالدعم الوطني؛

(هـ) تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية المهتمة بتوفير التمويل للتدابير المتعلقة بالنقل المستدام للبضائع.

دال - المشروع: INT/OT/TFBI شركات تشجيع الاستثمار من أجل تطوير وتسويق وتيسير مشاريع أهداف التنمية المستدامة القابلة للتمويل

30- تم تمويل المشروع INT/OT/TFBI من قبل حكومة هولندا بميزانية قدرها 275 000 دولار، واستمر تنفيذه من تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إلى شباط/فبراير 2019. وكان الغرض من المشروع تعزيز قدرات موظفي وكالات ترويج الاستثمار على إعداد مشاريع أهداف التنمية المستدامة القابلة للتمويل وترويجها وتيسيرها. وتضمن هذا الاقتراح المتعلق ببناء القدرات معلومات عن وكالات الاستثمار في الخارج وأولويات المستثمرين؛ وعرض المشروع ممارسات ناجحة في مجال تشجيع الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة، وأعد أدوات وتدريباً على مقترحات مشاريع الاستثمار في التعبئة، وعزز بعض الشركات في مجال تشجيع الاستثمار حول أهداف التنمية المستدامة.

31- وخلص التقييم إلى أن المشروع وثيق الصلة باحتياجات البلدان ويستجيب لولاية الأونكتاد وتخصصه في دعم وكالات البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإذا كان العديد من جوانب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت مظلة عدة وكالات للأمم المتحدة، فإن الأونكتاد هو الكيان الوحيد الذي يتمتع بخبرة ومعرفة راسخة وشاملة في مجال تشجيع الاستثمار، وفقاً للمستفيدين من المشاريع. ومن منظور المانحين الدوليين والمستثمرين، كان المشروع واعداً أيضاً بمعنى أن المعرفة المتعلقة بتطوير القطاع الخاص والاستفادة من التمويل الخاص من جانب الوكالات الإنمائية متخلفة بالمقارنة مع المواضيع الأخرى المدرجة في خطة عام 2030.

32- وجرت التوعية بالمشروع غير أن الآثار تظل غير واضحة على المستوى التشغيلي. ووجد التقييم أن المشروع قد زاد فعلياً من وعي الفئات المستهدفة بشأن التحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة. ووفر المشروع أدوات وتدريباً لموظفي وكالات ترويج الاستثمار، غير أن آثار ذلك لا تزال غير واضحة على المستوى التشغيلي. والسبب في ذلك أن النموذج والدليل الخاصين بإعداد مشاريع أهداف التنمية المستدامة القابلة للتمويل وتعزيزها وتيسيرها لا يزالان لا يستخدمان، وربما يرجع ذلك إلى أن النموذج والدليل الكاملين طُورا وأُعدا أثناء المشروع ولم يكونا متاحين على نطاق واسع إلا في المرحلة النهائية من المشروع.

33- وخلص التقييم إلى أن المشروع يدار بكفاءة واستفاد من موارد الأونكتاد وقدراته، ومن تعاون الشركاء. وتُفذت جميع الأنشطة في الوقت المحدد وفي نطاق الميزانية. وكان تعاون وكالات ترويج الاستثمار ووكالات الاستثمار في الخارج، لا سيما في البلدان المضيفة للمنتديات الإقليمية (تايلند، وجنوب أفريقيا، والمكسيك) عاملاً أساسياً في تحقيق التوعية العالمية في إطار الفترة الزمنية المحددة والميزانية المرصودة. واستفاد المشروع أيضاً من خبرة وكالات ترويج الاستثمار ومن الأعمال البحثية السابقة، وكذلك من سمعة الأونكتاد وقدرته على عقد الاجتماعات.

34- ومن المرجح أن تكون آثار المشروع مستدامة على الصعيد الوطني. ففي تصميم المشروع وتنفيذه، جرى السعي إلى الحفاظ على آثار المشروع وزيادتها إلى ما بعد مدة الدعم المالي الخارجي، باستهداف المؤسسات المكلفة بتشجيع الاستثمار في كل بلد، وبذلك جرى الاعتماد على النظم الوطنية. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى ريادة الأونكتاد بشأن هذه المسألة داخل أسرة الأمم المتحدة، ومشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المشروع، من المرجح أن تستخدم الموارد المتاحة في أنشطة تقودها جهات فاعلة أخرى. ومن ناحية أخرى، لم يكن تصميم المشاريع معممًا للمنظور الجنساني وحقوق الإنسان، بل كان شاملاً لذلك عند اختيار المستفيدين والمستفيدات والحالات الناجحة.

35- وكانت الشراكات أساسية في تصميم المشروع، كما تعزز تعاون الأونكتاد مع وكالات ترويج الاستثمار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بينما تعززت أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة العامة على الصعيدين الدولي والوطني. بيد أنه كان من الممكن تحسين مشاركة القطاع الخاص. وفي المشاريع المقبلة، يمكن للأونكتاد أن ينظر في تحسين ربط مقترحاته بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بمتطلبات وكالات الاستثمار في الخارج فيما يخص طلبات التمويل ومبادرات القطاع الخاص بشأن الاستثمار المؤثر والإبلاغ.

36- واستناداً إلى هذه النتائج والاستنتاجات، أوصى التقييم بما يلي:

(أ) يمكن للأونكتاد أن يضع صيغة متطورة أكثر لنظرية التغيير بشأن تعزيز القدرات من أجل الوساطة في الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) بغية إدماج المنظور الجنساني في نظرية التغيير، يمكن للأونكتاد أن يفكر ملياً في أهمية وجدوى تقديم توجيهات عامة إلى وكالات ترويج الاستثمار في هذا المجال. ولكي لا تترك البلدان الشريكة وراءها قضايا جنسانية مرتبطة بالسياق، عند تحديث نموذج موجز المشروع، يمكن إدراج جزء خاص بالتحليل الجنساني في النموذج؛

(ج) إذا كان النظر في حقوق الإنسان قد يتخذ نهجاً قائماً على الحد من المخاطر، كما هو الحال في إطار الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وقد يؤدي إلى اعتماد معايير ضمانات وقوائم استبعاد في وكالات ترويج الاستثمار، فإن نموذج الاستثمار المنصف قد يؤدي إلى نهج مماثل للنهج المعتمد في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووفقاً للدليل الذي أعدّه هذا المشروع، قد تكون إمكانات أي استثمار معين في مجال القضاء على الفقر قائمة على فرص العمل المتاحة بالنسبة لفئات الدخل الأدنى في كل بلد؛

(د) يمكن للأونكتاد أن ينظر في إيجاد طريقة منهجية عدد أكبر من الممارسات الجيدة من أجل مواصلة التوعية بالفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة لأوساط الاستثمار؛

(هـ) لكي يشجع الأونكتاد وشركاؤه إجراء تغييرات على المستوى التشغيلي، يوصى بمشروع متابعة في إطار نفس الهدف المحدد (تعزيز القدرات). وينبغي أن تركز خطة عمل هذا المشروع

المجديد على اختبار النموذج على ضوء حالات حقيقية، مع مشاركة مجدية من جانب وكالات الاستثمار في الخارج، وعلى تشجيع ومتابعة اتفاقات التعاون التجريبية؛

(و) في مشاريع مستقبلية من قبيل هذا المشروع، يمكن للأونكتاد أن يشرك أيضاً وكالات الاستثمار في الخارج ورابطات وكالات الاستثمار في الخارج، مثل مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية أو النادي الدولي لتمويل التنمية. ونظراً لقدرتها المالية، إذا ما أيدت هذه المؤسسات النموذج والدليل اللذين وضعهما الأونكتاد، فمن المحتمل أن تنتشر هاتين الأداتين بسهولة أكبر في أوساط الاستثمار؛

(ز) يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في مواءمة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة عن طريق ربط أدوات الأونكتاد بمعايير القياس والإبلاغ التي يضعها وينشرها القطاع الخاص (على سبيل المثال، المبادرة العالمية لتقارير الأداء). ويمكن للأونكتاد أن ينظر في إشراك كيانات القطاع الخاص في التدريب المقبل على تشجيع الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة، ويمكنه، عند تحديث نموذج المشروع، أن يتوسع في بعض البنود، مثل الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بالإشارة إلى هذه المعايير.

هاء- المشروع: التجارة الإلكترونية للجميع

37- أُدرج التقييم المستقل كجزء من الاتفاق بين الأونكتاد وحكومة فنلندا، التي ساهمت بمبلغ 500 000 يورو في المشروع لمدة 24 شهراً في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وخلال هذه الفترة، تلقى المشروع أيضاً 500 000 يورو من هولندا في عام 2018، و264 000 دولار من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام 2016، و50 000 يورو من إستونيا في عام 2017. وتتعلق نتائج التقييم بجميع المساهمات الواردة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 ولا تقتصر على مساهمة حكومة فنلندا.

38- ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع هي آلية تُعنى بالطلب لشركاء التنمية الرائدة، بالشراكة مع القطاع الخاص، والهدف منها جعل أعمالهم أكثر اتساقاً وكفاءة من خلال تجميع القدرات والموارد. والأداة الرئيسية لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع هي منصة شبكية للمساعدة في بناء القدرات وتنمية المعارف. وهدفها هو تزويد البلدان النامية والجهات المانحة والشركاء بمورد إضافي للاستكشاف والتوليف والتعلم بشأن التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من مسائل وفرص رقمية بمستويات تفصيلية متعددة. وإلى جانب منصة تبادل المعارف، تعمل المبادرة أيضاً على حفز الشراكات فيما بين أعضائها الثلاثين، الذين يتعاونون بنشاط في أسابيع التجارة الإلكترونية التي ينظمها الأونكتاد.

39- وخلص التقييم إلى أن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع مشروع مفيد جداً، يتيح قيمة مضافة فريدة لأصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية. وحتى الآن، حقق المشروع أهدافه إلى حد كبير، استناداً إلى تصور أصحاب المصلحة، كما أنه أثمر نتائج فرعية إيجابية. ويقدر معظم أصحاب المصلحة عالياً دور فريق المشروع بوصفه ميسراً محايداً والنهج المتعدد أصحاب المصلحة الذي يتبعه المشروع. وتبين أن المشروع متوائماً تماماً مع ولاية الأونكتاد ومع احتياجات شركائه وأصحاب المصلحة فيه، مع وجود بعض المجال لإدخال تحسينات عليه.

40- وخلص التقييم إلى أن المشروع حقق أهدافه إلى حد كبير. وجرى تقييم نواتج الإطار المنطقي للمشروع ونتائجه وأهدافه فتبين أنها تحققت أساساً. وأعرب شركاء المشروع من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عن تقديرهم للجهود التي يبذلها فريق مشروع الأونكتاد في قيادة التجارة الإلكترونية للجميع بفعالية. وأعرب معظم شركاء المشروع من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

الأخرى عن تقديرهم لممارسة فريق المشروع المتمثلة في اقتسام ملكية المشروع والنهج الاستشاري الكبير الذي اتبعه الأونكتاد في إدارة المشروع للتأكيد على أن لجميع الشركاء مصلحة فيه. وأثمر المشروع أيضاً نتائج فرعية إيجابية منها مشروعان فرعيان بمصادر تمويل منفصلة وهما: التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية من أجل المرأة.

41- ومن حيث الكفاءة، استخدم المشروع الموارد استخداماً مناسباً. إذ يعد النهج المتعدد أصحاب المصلحة مناسباً جداً لتنفيذ هذا المشروع، حيث يشكل عنصر الشراكة الجوهرية حجر الزاوية فيه. وتثري الموارد الداخلية للأونكتاد المشروع بنشاط، والعكس صحيح، بما في ذلك أساليب التجارة الإلكترونية للأونكتاد، والتقييمات السريعة للاستعداد للتجارة الإلكترونية، وشبكة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة. وبينما يستفيد المشروع من موارد الأونكتاد وعملياته الداخلية، فإن لأنشطة الميزانية الأساسية الأسبقية في وقت موظفي الميزانية العادية العاملين في فريق المشروع. ونتيجة لذلك، تُستنفد موارد المشاريع الصغيرة إلى أقصى حد لها.

42- وبعد سنتين، تمضى الاستدامة المتصورة لعناصر المشاريع الرئيسية بشكل جيد رغم عدم اليقين السائد بشأن التمويل في المستقبل. ويتأثر التزام الشركاء إلى حد ما، بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي يمر بها تمويل المشروع وإلى بعض التوقعات المتزايدة من شركاء المشروع بشأن أنشطة التنفيذ في الدول الأعضاء، ولا سيما بشأن مرحلة متابعة التقييمات السريعة للاستعداد للتجارة الإلكترونية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وإذا كانت الجهات المانحة تقدر النهج البرنامجية المتبعة في الأونكتاد، فإنها تحجم عن تقديم تمويل غير مخصص وأكثر مرونة. ومع ذلك، فإنها تؤيد، مع غيرها من الدول الأعضاء في الأونكتاد، مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، كما أعلنت ذلك في الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد.

43- ويُعامل نوع الجنس كعنصر شامل، وتوجد حقوق الإنسان ضمناً في تصميم المشروع. وإذا كان المشروع يستخدم عدسة جنسانية وبدأ في الإشارة إلى التجارة الإلكترونية للمرأة باعتبارها جزءاً من التجارة الإلكترونية للجميع، فإن التركيز على نوع الجنس أقل بروزاً في تصور أصحاب المصلحة. وينظر فريق المشروع إلى حقوق الإنسان في إطار الحق في الخصوصية في سياق بُعد قانوني وتنظيمي أوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، يشار إلى الحق في التنمية بجعل التنمية الرقمية أكثر شمولاً. وفي المشروع مجالاً للتحسين بهدف دعم منظوره الحقوقي وإبلاغ الشركاء وأصحاب المصلحة به.

44- ويتقدم المشروع في إقامة الشراكات بسرعات متفاوتة. فهناك نتائج مرضية جداً في النهوض بالشراكات مع المنظمات الدولية التي تكون التجارة الإلكترونية والمسائل الرقمية على رأس جدول أعمالها. ويتضح وجود شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمصارف الإنمائية الإقليمية، ولكن نشأت صعوبات في التعامل مع القطاع الخاص.

45- واستناداً إلى هذه النتائج والاستنتاجات، أوصى التقييم بما يلي:

(أ) ينبغي لمدير المشروع أن يضع للمشروع معالم وأهدافاً محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وملائمة، ومحددة زمنياً؛ ومن شأن المشاورات مع الشركاء أن تؤدي إلى تحسين نوعية هذه العملية المتعلقة بتحديد الأهداف؛

(ب) ينبغي أن يدرج فريق المشروع مؤشراً جنسانياً واحداً ومؤشراً واحداً لحقوق الإنسان على الأقل في الإطار المنطقي للمشروع (تكمله المعالم والأهداف المحددة والقابلة للقياس والتحقيق) وأن يبلغ تنفيذ الإطار المنطقي هذا إلى جميع شركاء المشروع؛

- (ج) ينبغي لفريق المشروع أن يبحث عن سبل لإقامة شركات رسمية مع القطاع الخاص من خلال نموذج الجمعيات المهنية، بدلاً من الشركات الفردية، للحفاظ على حياد المشروع؛
- (د) ينبغي للأونكتاد أن يتقاسم نتائج هذا التقييم والمزايا المتبادلة لنهج تمويل برنامجي أكثر، من خلال اجتماع مائدة مستديرة للمانحين، بالاستفادة من صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات ومن المصادقية التي أوجدها المشروع؛
- (هـ) يمكن للأونكتاد أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لبرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، يضم التجارة الإلكترونية للجميع ومشاريعه الفرعية، وأن يشجع المانحين على المساهمة في هذا الصندوق الاستثماري المشترك؛
- (و) تُشجّع الجهات المانحة على مواصلة تمويل التجارة الإلكترونية للجميع، لأنها توفر قيمة مضافة فريدة لأصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية؛
- (ز) ينبغي لفريق المشروع أن يتناول عملية تمويل المشروع مع الشركاء خلال الحدث المقرر المقبل للمشروع؛ وينبغي إدارة التوقعات بعناية واستكشاف المزيد من أوجه التآزر؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي لمدير المشروع أن ينقح ميزانية المشروع حتى تكون مقترحات التمويل المقدمة إلى المانحين صورة أكثر واقعية للاحتياجات من الموارد اللازمة لتلبية الطلبات المتعلقة بهذا المشروع؛
- (ح) ينبغي لمدير المشروع أن يوسع نطاق التوعية وأن يستفيد من الفرص الإقليمية للوصول إلى المزيد من أصحاب المصلحة المعنيين في الدول الأعضاء؛
- (ط) ينبغي لفريق المشروع أن يضع استراتيجية، بالتعاون مع الشركاء في المشروع، من أجل النهوض بالنتائج المعنوية "إحداث آلية ملائمة للمساعدة المتصلة بالتجارة الإلكترونية"؛ ويمكن اختبار أكثر من نهج واحد على أساس تجريبي.

ثانياً- تحليل تجميعي للدروس المستفادة من تقييمات المشاريع، 2015-2019

- 46- في الدورة الثامنة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، أكدت الفرقة من جديد أهمية التقييمات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة وفقاً لسياسة الأونكتاد التقييمية وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي محاولة لتعزيز استخدام التقييم وتحسين عملية صنع القرار القائمة على الأدلة، أجرت الأمانة تحليلاً تجميعياً شمل 85 درساً مستفاداً من 21 تقييماً للمشاريع⁽⁴⁾ أُجرت خلال السنوات الخمس الأخيرة (2015-2019). والهدف هو تقديم صورة أوسع للدروس المستفادة من تصميم المشاريع وتنفيذها على مدى السنوات الماضية، وذلك من أجل إدراجها ضمن تخطيط مشاريع الأونكتاد واتخاذ قراراته الاستراتيجية في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضاً في زيادة المساءلة والتعلم بالنسبة إلى المنظمة وجهاتها المعنية الداخلية والخارجية.
- 47- ويقدم هذا الفصل نتائج من التحليل التجميعي. أدمجت الدروس المستفادة الـ 85 في الفئات العامة الأربع التالية: (أ) تصميم المشاريع واستدامتها؛ (ب) تنفيذ المشاريع؛ (ج) الشراكة؛ (د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان.

(4) من أصل 21 تقييماً للمشاريع، لم تتضمن 4 تقييمات أي دروس مستفادة.

ألف - تصميمات المشاريع لتحقيق نتائج مستدامة

تحسين مواءمة تصميم المشاريع مع احتياجات البلدان وأولوياتها وقدراتها

48- من المهم التفكير في احتياجات البلدان المستهدفة وأولوياتها وقدراتها في مرحلة مبكرة من عملية التصميم. فعلى سبيل المثال، في حالة مشروع التدابير غير التعريفية، كان من المفيد جمع ثروة من البيانات، ولكن إقناع البلدان بتحديث بياناتها كان أمراً أصعب مما كان يُظن في البداية. ويلزم مزيد من الوقت من أجل هيكلة البيانات والتأكد من مواءمتها مع البيانات الموجودة الأخرى.

49- وقد أدى إشراك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية التصميم وضمان فهم مشترك لأهداف المشروع في أوساط جميع الأطراف إلى فهم أفضل للنتائج المتوقعة، وللمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، ومستوى التزام البلدان المستفيدة بوضع إجراءات مستدامة. وتشير تجارب بعض المشاريع إلى أن من المهم تقييم مستوى اهتمام البلدان المستهدفة (مثلاً بتبادل مشاريع المقترحات، والتماس التعليقات، وما إلى ذلك) قبل الالتزام بإدراج تلك البلدان في مشروع ما.

المسؤولية الوطنية هي مفتاح النجاح والنتائج

50- ينبغي تصميم المشاريع بطريقة تكفل مشاركة النظراء الوطنيين في جميع مراحل وضع المشاريع وتنفيذها. ووجد بعض المشاريع أنها حققت نتائج ملموسة من خلال السماح لأصحاب المصلحة الوطنيين بتحديد أولويات القضايا الرئيسية، وتحديد المشاكل وصياغة الحلول. كما أن تصديق الحكومات على العملية والتقارير خطوة رئيسية أخرى لضمان المسؤولية الوطنية والاستدامة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات.

تحديد وضمان إدراج المشاركين "الموثوقين" من أجل التأثير على السياسات العامة على نطاق أوسع

51- بما أن العديد من أنشطة مشاريع الأونكتاد يهدف إلى التأثير في التغييرات السياسية من خلال بناء القدرات، من المهم ضمان تدريب الأشخاص المناسبين. ونظراً لمحدودية الموارد المخصصة للتدريب في كل مشروع، فمن المنطقي التركيز على المشاركين "الموثوقين" مثل المسؤولين/واضعي السياسات الذين لهم أدوار مؤثرة على السياسات العامة أو الذين يؤدون دوراً رئيسياً في تطبيق المعايير والأنظمة في الممارسة العملية، من أجل تحقيق أثر سياسي أوسع. وبما أن الحكومات هي من يعين المتدربين في كثير من الأحيان ولا يكون للأونكتاد في عملية الاختيار إلا دور ضعيف أو لا يكون، أشار المقيّمون إلى إمكانية جعل الاختيار عملية استشارية أكثر يساهم فيها الأونكتاد في اختيار المشاركين لضمان مزيج جيد من النفوذ التقني والسياسي. وفي البلدان التي لديها مستوى عالٍ من المركزية الرأسمالية في صنع القرار، من المهم التعامل مع كبار المسؤولين الحكوميين.

ينبغي أن يتجاوز بناء القدرات التدريب وأن يستند إلى تقييم سليم للثغرات الموجودة في القدرات الفردية والمؤسسية على حد سواء

52- بناء القدرات أمر معقد ويستغرق وقتاً طويلاً ويتوقف على الحالات السائدة. ويتعين تصميم مشروع للسياسة التجارية يهدف إلى تحقيق تنمية القدرات بمساهمات من خبراء في مجالات عدة، تشمل كلا من السياسات التجارية وتنمية القدرات. وينبغي أن يشمل تكييف أي مشروع من المشاريع من أجل استيعاب خصائص البلد المستهدف تحديداً دقيقاً لنطاق القضايا، مثل قدرة وزارة التجارة والوسائل المتاحة لسد الثغرات المتعلقة بالقدرات. وعلاوة على ذلك، يجب توفير الموارد المناسبة لتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية وتقديمها بطريقة جديدة حتى يكتمل بناء القدرات ودعم إصلاح السياسات الموجهة نحو التنمية.

الشراكة مع البلدان النامية الأخرى والتعلم من تجاربها

53- تبين التجربة المستقاة من بعض المشاريع أن تسليط الضوء على تجربة البلدان النامية يكون أحياناً أكثر أهمية بالنسبة إلى سياقات أقل البلدان نمواً من الدروس المستفادة من البلدان المتوسطة الدخل أو المرتفعة الدخل. إن مسارات نجاح البلدان النامية وحتى بعض أقل البلدان نمواً أيسر على الفهم والتكرار، وذلك بتحديد الإجراءات الرئيسية في مجال السياسات التحويلية التي تنفذ في هذه البلدان الناجحة. ويبين أحد الأمثلة المستمدة من أحد المشاريع أن إضفاء الطابع المؤسسي على آليات نقل المعارف من خلال مراكز التميز الإقليمية في بعض البلدان النامية الأخرى يمكن أن يتيح تكرار برنامج تدريبي وتحسينه، وذلك من أجل إفادة عدة مشاركين آخرين من البلدان المهتمة.

أنشطة تدريبية مصممة لاستيعاب المعارف على نحو أمثل

54- التدريب المصمَّم بشكل جيد عنصر أساسي في نجاح بناء القدرات. ينبغي أن يكون التدريب شاملاً وأن يتكيف باستمرار مع احتياجات المستفيدين. وتبين التجربة المكتسبة من أحد المشاريع أن إيصال المعارف إلى نفس المستفيدين المباشرين على مراحل منتظمة بشكل جيد عامل هام أسهم في استيعاب وتطبيق المعارف والمعلومات المكتسبة، مقابل سلسلة من البرامج التدريبية المنفردة التي تشمل عدداً أكبر من المستفيدين. وينبغي أن تنظر المشاريع المقبلة في إقامة التوازن الصحيح في تقديم المعلومات على أساس نوع الجمهور المعني، وينبغي تخصيص مزيد من الوقت للمناقشات. ويبدو أن حلقات العمل الإقليمية، التي جرى فيها تبادل التجارب الدولية، كان لها أكبر الأثر الإيجابي في توجيه آراء واضعي السياسات على الصعيد الوطني. ومن الأهمية بمكان أن يتم في مرحلة التصميم تطوير أدوات لقياس المعارف واختبارها لتقييم الفعالية العامة لعملية تدريبية.

ينبغي مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في تصميم المشاريع

55- هناك حاجة إلى تصاميم مُحكمة لعناصر المشروع، لا سيما من حيث الاستدامة، بما في ذلك استراتيجيات الاتصال، وإضفاء الطابع المؤسسي و/أو إضفاء الطابع الرسمي على الهياكل أو السياسات التي تعززها الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، وتثباتها. وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام في مرحلة مبكرة من مرحلة تصميم المشروع لتصميم استراتيجية خروج مستدامة، مع مراعاة القدرة الاستيعابية، وتناوب الموظفين وتوافر الموظفين في البلدان المستفيدة، والحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية بدلاً من القدرات الفردية فحسب.

56- وتعد أنشطة المتابعة بعد حلقات العمل التدريبية ضرورية لتعزيز نتائج المشروع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لتصميم المشاريع أو التدخلات الصغيرة التي ترمي إلى إحداث آثار سياسية طويلة الأجل أن يتوقع الحاجة إلى تقديم دعم مستمر للبلدان في تنفيذ السياسات أو الإجراءات التي يوصي بها الأونكتاد.

باء- تنفيذ المشروع: كيفية تحقيق نتائج المشروع بأكثر الطرق كفاءة وفعالية

نهج الإدارة المرنة والمتكيفة للمشاريع

57- إن تنفيذ مشروع متعدد السنوات للتعاون التقني في عدد كبير من البلدان ذات الميزانية الصغيرة يتطلب بالضرورة فريقاً عملياً ومرناً للمشروع، كما يتطلب بيئة مؤسسية تشجع على الإدارة التكيفية. ويسر هذا النهج تكيفاً هادفاً لمشروع ما من أجل تلبية احتياجات بلدان متباينة جداً على صعيد بناء القدرات في مجال السياسة التجارية، ومعالجة دينامية التجارة والتنمية، وتعقيدات التعاون الإنمائي، ومجموعة متنوعة من القيود الداخلية والخارجية التي تكبل المشروع، بما في ذلك ضمان استخدام الموارد المالية المتاحة للمشروع على أفضل وجه وضمن الإطار الزمني اللازم.

تحسين إدارة المخاطر والتخطيط للطوارئ

58- تبين تجارب بعض المشاريع أن العوامل النظامية داخل منظومة الأمم المتحدة أو البلدان المستفيدة قد تحد من أداء المشاريع وتتسبب في حدوث تأخيرات إلى أن يتم حلها على مستويات أعلى. ومن الأمثلة على هذه القيود اختلاف القواعد والأنظمة المتعلقة بالمشتريات وتوظيف الخبراء الاستشاريين أو ضوابط العملات على الصعيد القطري. ولذلك من المهم مراعاة هذه القيود في المراحل الأولى من التخطيط ولتنفيذ المشاريع المستقبلية، ووضع استراتيجيات واضحة للتخفيف من المخاطر.

إعطاء التمويل والاهتمام الكافين للرصد والتقييم في تصميم المشاريع وتنفيذها

59- من المتوقع تصحيح المسار، بل وحتى إعادة تصميم جزئي لمشروع متعلق بالسياسة التجارية طيلة حياته في سياق تجاري وإئمائي عالمي سريع التغير. غير أن الاهتمام والتمويل الكافين الموجهين للرصد والتقييم يكفلان توفير حلقة لإبداء الانطباعات لإدارة المشروع حتى يتسنى تصحيح المسارات إذا لزم الأمر. ويؤدي الاعتماد الشديد على تقييم نهائي للمشروع ووظيفة التعلم بعد وقوع الحدث. وقد يكون التعلم من تقييمات المشاريع الأخرى مفيداً بشكل خاص في تصميم وتنفيذ مشاريع صغيرة لبناء القدرات قصد الاستفادة من الممارسات الجيدة أو تجنب الأخطاء المماثلة.

جيم- الشراكات: كيفية إقامة الشراكة من أجل النجاح نظراً لمحدودية الموارد

العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين

60- النهج الإقليمية طريقة فعالة وكفؤة لمعالجة التحديات العابرة للحدود حيث يلزم وجود إطار مؤسسي إقليمي وتعاون إقليمي. وهذه وسيلة فعالة للترويج لرؤية مشتركة قادرة بدورها على تعزيز نتائج المشروع، وتوسيع نطاق نشر المنتجات، وتحسين الاستدامة. وكان لوجود المكتب الإقليمي للأونكتاد في أديس أبابا ميزة هامة لمشروع واحد للأونكتاد في تعزيز علاقات العمل مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوجيه الطلبات الواردة من الدول الأعضاء.

تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى

61- بالنظر إلى الموارد المحدودة لكل مشروع، من شأن الإسهام في تدخلات الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى أن يؤدي على الأرجح إلى تحقيق الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المتوقعة من التدريب وبناء القدرات لعدد محدود من أصحاب المصلحة من خلال تدخلات مستقلة صغيرة. ولا يساعد هذا النهج على الاستفادة من شبكات الشركاء لتوفير التكاليف فحسب، بل يساعد أيضاً على استدامة التدخلات من خلال إقامة روابط مع المشاريع والمبادرات الكبرى.

شفافية الشركاء المنسقين وانفتاحهم وشمولهم

62- الشفافية والانفتاح والشمول أمور حاسمة الأهمية للإدارة الناجحة والجديرة بالثقة لشراكة متعددة الأطراف. ذلك أن الرؤية المستقلة للشريك المنسق مفيدة لهذا الغرض، كما هو الحال بالنسبة لمشروع التجارة الإلكترونية للجميع. ومن منظور المانحين، قد تكون زيادة الوعي ناجحة ومرجحة، حتى مع الاستثمارات الصغيرة، إذا كانت الشراكة قوية ووُجدت آليات فعالة للتوعية.

تعزير النهج/المنصات المتعددة أصحاب المصلحة والقطاعات لإتاحة إجراء تغييرات على مستوى السياسات

63- من بين القيم الأساسية المضافة من بعض مشاريع وتدخلات الأونكتاد جمع العناصر الفاعلة التي لا تعمل معاً عادة، مثل مختلف الوزارات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية والإقليمية. ويتيح هذا النهج المتعدد أصحاب المصلحة تحسين النقاش والتعاون بين أصحاب المصلحة داخل المنظومة من أجل تحسين عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات.

دال- تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان: ماذا يمكن تحسينه

تحسين وضع تصور لجوانب المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في مرحلة إعداد المشاريع

64- من شأن تحسين وضع تصور لجوانب المنظور الجنساني وحقوق الإنسان أن يكفل إدماج هذه المسائل على نحو أفضل في تصورات المشاريع وأنشطتها وتنفيذها. وفي الوقت الراهن، هناك بعض الجهود المتناثرة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في أنشطة المشاريع، ولكن هناك حاجة إلى ضمان إجراء تحليل عام، ووضع نهج شامل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في تصور المشاريع وتصميمها وتنفيذها.

نهج أكثر اتساقاً لتعزيز استدامة عمل الأونكتاد بشأن القضايا الجنسانية

65- لأن المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن خلال الموارد الخارجة عن الميزانية كثيراً ما تكون تدخلات منفردة، لا تكون الأهداف الجنسانية عادة موضع تركيز رئيسي في الأعمال التقنية. ولذلك، هناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل وكاف لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية. وهناك حاجة أيضاً إلى كفاءة فهم مشترك لأهداف المشروع لدى جميع الأطراف بشأن تعزير القدرة على معالجة القضايا الجنسانية في بداية أي مشروع جديد. وإذا كان مديرو المشاريع كثيراً ما يتصورون المشروع أساساً في علاقته بالنواتج، مثل حلقات العمل والتقارير، فإن لأصحاب المصلحة الحكوميين اهتماماً أكبر بتنمية القدرات على المدى الطويل.

ثالثاً- التقييمات في الأونكتاد

66- ولاية إجراء التقييمات في الأونكتاد وتنسيقها والإشراف عليها مسندة إلى وحدة التقييم والرصد التابعة للأونكتاد. وتشمل هذه الولاية جميع البرامج والمشاريع المدرجة في إطار الميزانية العادية والمشاريع الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية التي ينفذها الأونكتاد. وتنفذ وحدة التقييم والرصد هذه التقييمات وفقاً لمتطلبات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، وبما يتفق مع قواعد ومعايير التقييم التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويقدم هذا الفصل تحديثاً للمعلومات عن المسائل والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الفترة 2019-2020.

ألف- سياسة التقييم الذاتي للأمانة العامة للأمم المتحدة وتحديث سياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد

67- يجري تحديث سياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد منذ عام 2019 من أجل تجسيد التغييرات الهامة التي حدثت في الأونكتاد منذ عام 2011، وفي منظومة الأمم المتحدة وفي أوساط التقييم الأوسع نطاقاً، مثل الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة بمبادرة من الأمين العام؛ تنفيح عام 2016 لقواعد

ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ والنهج المعاد تنشيطه إزاء الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، تتضمن قواعد ومعايير التقييم المحدثة أربعة قواعد جديدة بشأن المبادئ والأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بالإضافة إلى تشديد أقوى على الجدوى من التقييم واستخدامه. وسيراعي تحديث سياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد أيضاً الانطباعات الواردة من الاستعراض العام لفترة السنتين لعام 2019، ومن لوحة متابعة التقييم التي أعدتها الأمم المتحدة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وغير ذلك من عمليات استعراض وظيفة التقييم التي يؤديها الأونكتاد. ويتوقف وضع الصيغة النهائية لسياسة التقييم المحدثة للأونكتاد على إصدار سياسة التقييم الذاتي للأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث يتعين أن تكون سياسة التقييم الخاصة بالأونكتاد مطابقة لهذه السياسة.

باء- دعم التقييم والتنسيق على نطاق المنظومة لتقييم التدخلات في مجال مرض فيروس كورونا

68- في 3 نيسان/أبريل 2020، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة صندوقاً استثنائياً متعدد الشركاء بقيمة بليون دولار (لمدة سنتين) لتمويل إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتمشى صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها مع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث يقدم استجابة متسقة من الأمم المتحدة إلى الحكومات الوطنية، من خلال آلية تمويل مشتركة يقودها منسقا الأمم المتحدة المقيمون على الصعيد القطري، للاستفادة من قدرات كيانات الأمم المتحدة. ويعمل الصندوق تحت القيادة العامة للأمين العام للأمم المتحدة من خلال تعيينه لصندوق "كوفيد-19".

69- وتشير اختصاصات صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها إلى أن تقييم الصندوق ينبغي أن يكون على ثلاثة مستويات (الصندوق، والبلد، ومؤسسة الأمم المتحدة المستفيدة) لضمان التعلم والمساءلة على نحو ملائم. وستتبع هذه التقييمات قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وستجرى وفقاً لسياسة التقييم التي تتبعها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وسيكون الهدف من تقييم الصندوق تقديم أدلة تقييمية دورية موثوقة عن الكيفية التي تساهم بها الأمم المتحدة بشكل جماعي في التصدي للتحديات الناشئة من مرض كوفيد-19 في السنة الأولى من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن التقدم، والابتكار، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

70- وتحقيقاً لهذه الغاية، دُعي إلى اجتماع فريق لإدارة التقييم، يتألف أعضاؤه من رؤساء تقييم الكيانات الأعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها (الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). وبدأ فريق إدارة التقييم عمله لمناقشة وتفعيل التقييم على نطاق المنظومة.

71- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأونكتاد عضو في فريق عامل مخصص تابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لتنسيق عمليات تقييم مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وذلك لتجنب التداخلات وإثقال كاهل النظراء، لا سيما على الصعيد الوطني، فضلاً عن التقليل ما أمكن من تعطيل عمليات الأمم المتحدة. ويشمل تركيز الفريق العامل المخصص جمع المعلومات عن الجهات المكلفة بمهام تقييم مواجهة جائحة كوفيد-19، وإسداء المشورة إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم إذا كان هناك مجال للتعاون أو تجنب التداخل؛ واقتراح مبادرات جماعية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن تقييمات مواجهة جائحة كوفيد-19 والنهج المتبعة فيها؛ وتنسيق التفاعل مع شبكات

الشركاء، ولا سيما شبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالتقييم الإنمائي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وفريق التعاون المعني بالتقييم؛ والنظر في أي توجيهات أو منتجات معرفية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتعلق بتقييم مواجهة جائحة كوفيد-19 أو التقييم في ظل الوضع الناجم عن الجائحة.

جيم - خطة التقييم لعام 2021

72- طلبت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، في دورتها السادسة والسبعين والثامنة والسبعين⁽⁵⁾، إلى الأمانة أن تواصل دورة تقييم جديدة للبرامج الفرعية الخمسة بعد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وكان من المقرر عقد المؤتمر في البداية في الفترة من 18 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لكنه أُجّل إلى عام 2021 بسبب التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستبدأ الآن الدورة الجديدة لتقييمات البرامج الفرعية في عام 2021، بإجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي 1 بشأن العولمة والترابط واستراتيجيات التنمية، سيُعرض على الفرقة العاملة للنظر فيه في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ستشمل خطة تقييم الأونكتاد لعام 2021 عدداً من التقييمات المستقلة للمشاريع الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية ومشاريع لحساب الأمم المتحدة للتنمية والتي من المقرر أن تنتهي في الفترة 2020-2021.

(5) TD/B/WP/293 و TD/B/WP/300، على التوالي.